



آفاق الاقتصادية

Āfāqiqtiṣādīyyat

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدارالكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

تأثير نواحي القصور في البحوث الإدارية والمالية في نتيجة التقييم

"دراسة ميدانية على مقيمي الأوراق البحثية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية"

أ.صالح أبو بكر الجازوي

Saleh.Belkheir@uob.edu.ly

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المؤلفون Authors

Cite This Article:

إقتبس هذه المقالة (APA):

الجازوي، صالح أبو بكر. (2021). تأثير نواحي القصور في البحوث الإدارية والمالية في نتيجة التقييم دراسة ميدانية على مقيمي الأوراق البحثية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية. مجلة آفاق اقتصادية. 7 [13] 103-128.

تأثير نواحي القصور في البحوث الإدارية والمالية في نتيجة التقييم

" دراسة ميدانية على مقيمي الأوراق البحثية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية "

المستخلص

يعتبر تخوف الباحثين من رفض ورقاتهم المقدمة للنشر في المؤتمرات والمجلات العلمية، أحد أبرز معوقات البحث العلمي في العلوم الادارية والمالية في البيئة الليبية، وينبع ذلك التخوف من ارتفاع نسبة الأوراق البحثية المرفوضة من واقع الاحصائيات في المؤتمرات والمجلات العلمية في البيئة الليبية، هذا ومما لا شك فيه أن ارتفاع هذه النسبة يعزى وبشكل كبير إلى قصور في الجوانب العلمية والفنية في إعداد هذه الأوراق.

عليه هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نواحي القصور وتكرارها في الأوراق البحثية المقدمة من قبل الباحثين في البيئة الليبية لغرض النشر في المجلات المحلية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في مؤتمرات محلية، كذلك هدفت إلى التعرف على مدى تأثير كل جانب من جوانب القصور في الأوراق البحثية في رفضها (سواء أكان الرفض للنشر أو للترقية أو للمشاركة في مؤتمر).

لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من مقيمي الأوراق البحثية من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا بالتخصصات الإدارية والمالية، وتم تصميم الاستبانة في شكل الكتروني وتوزيعها على عينة من مجتمع الدراسة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وعناوين البريد الالكتروني للمستهدفين بالدراسة، وبعد مرور فترة كافية تم استرداد عدد (78) استبانة استبعد منها عدد (15) لكونها غير صالحة للتحليل.

وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أولها أن هناك تكرار وبشكل كبير في نواحي القصور التالية (الكتابة والتنسيق، توثيق المراجع، الجانب النظري، منهجية الدراسة، نتائج الدراسة وتوصياتها، السرقة والانتحال العلمي)، وذلك في الورقات المقدمة لغرض النشر في المجلات أو المؤتمرات العلمية أو تلك المقدمة للترقية في البيئة الليبية، كذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير جوهري لنواحي القصور في الجانب النظري، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة وتوصياتها، والسرقة والانتحال العلمي في أن تكون نتيجة تقييم الورقة بالرفض، في حين أشارت النتائج إلى عدم جوهريّة تأثير نواحي القصور في الكتابة والتنسيق وتوثيق المراجع في أن تكون نتيجة تقييم الورقة بالرفض، وأوصت الدراسة بضرورة تحديث أساليب تدريس ومناهج مادة طرق البحث في كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية على مستوى المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا، بالإضافة إلى إجراء دورات وورش عمل تهدف إلى تعزيز مهارات البحث العلمي لدى الباحثين وطلاب الدراسات العليا.

الكلمات الدالة: نواحي القصور في البحوث الإدارية والمالية - تقييم البحوث - رفض البحوث - الأخطاء الشائعة في البحوث.

Deficiencies in administrative and financial research and the degree of their impact on the evaluation result

(A field study on the evaluators of research papers from faculty members of higher education institutions in Libya)

Abstract

Researchers fear of rejecting their papers submitted for publication in conferences and scientific Journals is one of the most prominent obstacles to scientific research in the administrative and financial sciences in the Libyan environment. This stems from the fear of the high percentage of rejected research papers from the reality of statistics in conferences and scientific fields in the Libyan environment. The increase in this percentage is largely due to a lack of scientific and technical aspects in the preparation of these papers.

Accordingly, this study aimed to identify the deficiencies and their frequency in the research papers presented by researchers in the Libyan environment for the purpose of promotion. Or for the purpose of participating in a local conference it also aimed to identify the impact of each of the shortcomings in the research papers to reject the paper (whether to refuse to publish or promote or to participate in conference).

In order to achieve the objective of the study, the questionnaire was relied upon as the main management of all data. The study population consisted of a resident of the research papers from the faculty members in its educational institutions in Libya with administrative and financial specialization, the questionnaire was designed in electronic form and distributed to a sample of study population, and after the passage of sufficient time was the number (78) questionnaire was excluded (15) because they are incorrect for analysis.

After analyzing the data and testing the hypotheses, the study reached several results while the results pointed to the lack of substantial impact of the shortcomings in writing, coordination and documentation of references to be the result of the evaluation of the paper rejected, and the study recommended the need to update the teaching methods and curricula of research methods in the faculties of economics at the Libyan universities at undergraduate level. Preliminary studies and postgraduate. In addition doing a lot of courses and conferences which aims the scientific research skills for the research and postgraduate student.

Key Words: Deficiencies in administrative and financial research, research evaluation, research rejection, common mistakes in research.

- المقدمة :

يعتبر البحث العلمي هو العامل الأساسي في تحقيق نهضة الدول على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك حظي البحث العلمي في الدول المتقدمة بمكانة هامة ويتضح ذلك جلياً من خلال الموازنات الضخمة التي تخصص له، هذا ولا تعتبر كمية البحوث مقياساً كافياً لتقدم البحث العلمي في بلد ما، وإنما يتم تقييم تقدم البحث العلمي بجودة البحوث أو نوعيتها.

وتبعاً لذلك وضعت المجالات العلمية المرموقة والمؤتمرات الدولية معايير صارمة لقبول الأوراق البحثية للنشر بها، حيث تتسم بنسبة رفض عالية للبحوث المقدمة للنشر بها. كذلك يلاحظ انخفاض نسبة البحوث المنشورة من قبل الباحثين العرب في هذا المستوى من المجالات ذات التصنيف العالي (Top journals) (الطائي، 2012)، ويعزى ارتفاع نسبة الرفض في المؤتمرات والمجلات الدولية وبشكل كبير إلى وجود ضعف في الورقة البحثية من حيث اجراءاتها المنهجية، وضعف مساهماتها العلمية أو عدم وجودها أصلاً، أو وجود مشاكل في الكتابة والتنسيق، أو غيرها من أوجه القصور.

وتبعاً لذلك زاد الاهتمام بأوجه القصور في البحوث العلمية المقدمة للنشر، وأهميتها النسبية في رفض الورقة البحثية من قبل المقيمين. وفي هذا السياق أشارت إحدى الدراسات إلى أن أكثر نواحي القصور شيوعاً هي تلك المتعلقة بأسلوب الدراسة، ثم يليها الأخطاء في تحليل البيانات، ثم الأخطاء النحوية (Venkatesan, 2014).

2 - مشكلة الدراسة :

يعتبر تخوف الباحثين من رفض ورقاتهم المقدمة للنشر في المؤتمرات والمجلات العلمية، أحد أبرز معوقات البحث العلمي في العلوم الادارية والمالية في البيئة الليبية (الجازوي وآخرون، 2019؛ البدري وعبدالرازق، 2019)، وينبع ذلك التخوف من ارتفاع نسبة الأوراق البحثية المرفوضة من واقع الاحصائيات في المؤتمرات والمجلات العلمية في البيئة الليبية، ويوضح الجدول التالي نسبة الرفض في بعض المؤتمرات والمجلات المحلية :

جدول رقم (1) : مؤشرات واحصائيات عن بعض المؤتمرات والمجلات المحلية

البيان	عدد الأوراق المقدمة للقبول للنشر	عدد الأوراق المرفوضة	نسبة الرفض
مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية - المعهد العالي للمهن الشاملة درنة	45	6	13%
مجلة البحوث المالية والاقتصادية - قسم المحاسبة / كلية الاقتصاد/ جامعة بنغازي	33	8	24%
دراسات في الاقتصاد والتجارة- كلية الاقتصاد/ جامعة بنغازي (*)	22	9	41%
مؤتمر مكافحة الفساد- البيضاء - 2017	60	39	67%
المؤتمر العلمي الاول لكلية الاقتصاد-جامعة المرقب - 2017	61	22	36%
مؤتمر الحوكمة في المؤسسات الليبية- البيضاء- 2018	65	31	48%
مؤتمر الإصلاح المؤسسي - بنغازي - 2019	39	30	77%
مؤتمر اخلاقيات المهنة في ليبيا- درنة - 2019	58	27	47%
مؤتمر بيئة الأعمال في ليبيا - اجدابيا- 2019	65	8	12%
المؤتمر العلمي الرابع لكلية الاقتصاد - جامعة المرقب - الخمس - 2020	51	15	29%

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على عدة مصادر

(*) تم الحصول على هذه الأرقام من هيئة تحرير المجلة وهي تخص السنوات 2018، و2019، وحتى شهر 8 من عام 2020.

يلاحظ من الجدول رقم (1) ارتفاع معدل الرفض بالنسبة للأوراق المقدمة للنشر في البيئة الليبية، حيث تراوح بين (12% - 77.5%)، وقد تبدو نسبة رفض البحوث المقدمة للترقيات أقل حدة، حيث بلغت نسبة رفض البحوث المقدمة للترقيات لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي لسنة 2019 (12%) تقريباً^(*)، ومما لا شك فيه أن ارتفاع هذه النسب إنما يعزى وبشكل كبير إلى قصور في الجوانب العلمية والفنية في إعداد هذه البحوث، حيث أكدت العديد من الدراسات وجود صعوبات ومعوقات علمية وأكاديمية مرتبطة بالباحثين في ميدان العلوم الادارية والمالية في البيئة الليبية (الصفرائي وآخرون، 2019؛ الجازوي وآخرون، 2019؛ الشويرف وآخرون، 2019)، وتبعاً لذلك يثور التساؤل لدى الباحث حول نواحي القصور المختلفة في البحوث المقدمة للنشر في المؤتمرات والمجلات المحلية أو لغرض الترقيات، ودرجة تأثيرها في قرار رفض هذه البحوث، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين :

- ما مدى تكرار نواحي القصور المختلفة في البحوث المقدمة للنشر في المؤتمرات والمجلات المحلية أو لغرض الترقيات ؟

- ما درجة تأثير نواحي القصور المختلفة في الأوراق البحثية في رفضها ؟

3 - هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الهدفين الرئيسيين التاليين :

أولاً : التعرف على نواحي القصور وتكرارها في الأوراق البحثية المقدمة من قبل الباحثين في البيئة الليبية لغرض النشر في المجلات المحلية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية.

ثانياً : التعرف على مدى تأثير كل جانب من جوانب القصور في الأوراق البحثية في تقييم الورقة بالرفض من قبل المقيمين (سواء أكان الرفض للنشر أو للترقية أو للمشاركة في مؤتمر).

4 - أهمية الدراسة :

تبين هذه الدراسة مواطن القصور في الأوراق البحثية ودرجة تأثير هذه المواطن في تقييم الورقة بالرفض، الأمر الذي قد يكون له الأثر البالغ في مساعدة الباحثين في إعداد أوراقهم البحثية بكيفية قد تضمن لهم تجنب رفض ورقاتهم البحثية، وذلك من خلال تجنب نواحي القصور التي تؤدي إلى الرفض.

5 - فرضيات الدراسة :

لتحقيق هدفي الدراسة تم صياغة الفرضيتين الرئيسيتين التاليين :

الفرضية الرئيسية الأولى : " تتكرر أوجه القصور المختلفة بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجلات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية ".
وسيتم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية :

- " تتكرر أوجه القصور في الكتابة والتنسيق بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجلات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات في البيئة الليبية " .
- " تتكرر أوجه القصور في توثيق المراجع بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجلات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية في البيئة الليبية " .

(*) تم احتساب هذه النسبة بشكل تقريبي من خلال ثلاثة محاضر لاجتماعات لجنة أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي خلال عام 2019، ويقسم عدد الترقيات المرفوضة على إجمالي عدد المتقدمين للترقية $\frac{20}{167} = 12\%$ تقريباً

- " تتكرر أوجه القصور في الجانب النظري بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية في البيئة الليبية ".
 - " تتكرر أوجه القصور في المنهجية بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية في البيئة الليبية ".
 - " تتكرر أوجه القصور في النتائج والتوصيات بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية في البيئة الليبية ".
 - " تتكرر حالات السرقة والانتحال العلمي بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية في البيئة الليبية ".
- الفرضية الرئيسية الثانية :** " يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور المختلفة في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض ".
- وسيتم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية :
- " يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في كتابة وتنسيق البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض ".
 - " يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في توثيق المراجع في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض ".
 - " يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في الجانب النظري في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض ".
 - " يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في منهجية البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض ".
 - " يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في نتائج وتوصيات البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض ".
 - " يوجد تأثير بدرجة كبيرة لحالات السرقة والانتحال العلمي في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض ".

6 - محددات الدراسة :

- اقتصرت هذه الدراسة على دراسة أسباب الرفض المتعلقة بجودة الورقة البحثية ولم تتطرق إلى غيرها من الأسباب.
- لم يتمكن الباحث من الحصول على إحصائية بمجتمع الدراسة بسبب وضع مجموعة من المعايير لدخول عضو هيئة التدريس كعنصر من عناصر مجتمع الدراسة.
- ركزت الدراسة على نواحي القصور المختلفة في الدراسات الميدانية دون التركيز على أوجه القصور في الدراسات النظرية.

7 - الدراسات السابقة :

تم تناول موضوع الدراسة من قبل العديد من الدراسات السابقة التي اجريت في بيئات مختلفة، إلا أن هذا الموضوع لم يحظ باهتمام كافي من قبل الباحثين في البلدان العربية على الأقل مقارنة بغيره من الموضوعات الهامة، وفيما

يلي سرد لبعض هذه الدراسات :

- دراسة (ذبيجي وشوبار, 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أبرز وأهم الأخطاء التي يقع فيها الباحثين عند كتابة وإجراء أبحاثهم العلمية، وذلك من خلال إجراء مسح للأدبيات في هذا المجال، وخلصت الدراسة إلى تحديد أبرز الأخطاء وأكثرها انتشاراً في البحوث العلمية، ومن هذه الأخطاء، الأخطاء في تحديد العنوان، والأخطاء في صياغة المشكلة، والأخطاء في صياغة أهداف البحث، والأخطاء في كتابة وتلخيص الدراسات السابقة، والأخطاء في الأطار النظري ومصادر المعلومات.

- دراسة (عبدالفتاح, 2011)

تناولت هذه الدراسة موضوع تقييم جودة الدراسات السابقة في الرسائل الجامعية، وقامت الدراسة بحصر أكثر الأخطاء شيوعاً بين الباحثين في عرض وتلخيص الدراسات السابقة، والتي من أهمها : عدم ربط نتائج البحوث السابقة بالبحث الحالي، والاعتماد على المصادر الثانوية للمعلومات بدلاً من المصادر الرئيسية، وعدم أخذ الوقت الكافي في البحث عن المراجع المهمة والاكتفاء بالمراجع المتوفرة بسهولة، بالإضافة إلى قبول نتائج البحوث السابقة على أنها مصدقة دون البحث في منهجيتها، كذلك اغفال ذكر منهجية الدراسة وأسلوب جمع البيانات عن عرض وتلخيص الدراسات السابقة.

- دراسة (Ilker & at el. , 2015)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأخطاء الاحصائية الشائعة في المقالات العلمية، وذلك من خلال دراسة مقطعية اجريت على (95) مقالة منشورة في مجلات مصنفة على مؤشر (SCI) أو (SCI-E)، و (122) مقالة منشورة في مجلات غير مصنفة على مؤشر (SCI) أو (SCI-E)، وجميع المقالات ال (217) التي تم مسحها احتوت على الأقل على خطأ واحد، وأكثر الأخطاء الاحصائية شيوعاً كان الخطأ في تلخيص البيانات، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين المقالات المفهرسة على مؤشر (SCI) أو (SCI-E)، وتلك غير المفهرسة على هذين المؤشرين فيما يتعلق بوجود أخطاء في اختيار الاختبار الاحصائي المناسب.

- دراسة (Venkatesan, 2014)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستويات الأخطاء وأنواعها في الأوراق البحثية، وذلك من خلال تحليل محتوى تقارير مقيمي الأوراق البحثية، حيث تم تحليل محتوى (50) تقريراً لورقات بحثية مقدمة للنشر في (7) مجلات مفهرسة، وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر الأخطاء شيوعاً تدرج تحت القسم الخاص بالمنهج ونسبة (12.6%)، ثم الأخطاء في تحليل البيانات ونسبة (10.2%)، ثم الأخطاء النحوية بنسبة (9%).

- دراسة (Glenn & Roseann, 2011)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح وازهار اهم 15 خطأً شائعاً في البحوث العلمية في مجال الطب، ومن أهم هذه الأخطاء عدم مراجعة الأدبيات السابقة بشكل مفصل وجيد وتقييمها بشكل نقدي، وعد التحديد الدقيق للافتراضات الاحصائية المستخدمة في التحليل، وعدم اتخاذ تدابير كافية لتجنب التحيز، وعدم التحقق من اعتدالية توزيع البيانات، وعدم ذكر البيانات المفقودة، وعدم الإشارة إلى نقاط الضعف في الدراسة، وعدم فهم واستخدام اللغة العلمية

الصحيحة.

- دراسة (Frentiu & Pop, 2010) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أكثر الأخطاء شيوعاً في البحوث العلمية، وذلك من خلال تحليل 44 ورقة بحثية مقدمة في موقع UBB Informatica على شبكة الانترنت، وتوصلت الدراسة إلى أن الأخطاء اللغوية هي الأكثر شيوعاً في الأوراق البحثية عينة الدراسة بنسبة 86%، وجاء في الرتبة الثانية أخطاء المحتوى العلمي والذي تكرر في 80% من الأوراق عينة الدراسة، في حين جاء في المرتبة الثالثة الأخطاء الشكلية بنسبة 77%، وفي المرتبة الأخيرة أنواع أخرى من الأخطاء بنسبة 59%.

- دراسة (Wyness & at el., 2009)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أكثر الأسباب التي تؤدي إلى رفض الأوراق البحثية المقدمة للنشر في مجال طب العيون، وذلك من خلال تحليل محتوى تقارير رفض الأوراق البحثية المقدمة للنشر من 2008/1/1 إلى 2008/12/31، وخلال هذه الفترة بلغت الأوراق المقدمة للنشر 662 ورقة، رفض منها ما نسبته 73.6%، وكان السبب الأكثر شيوعاً للرفض هو عدم وجود مساهمة علمية جديدة للورقة، أي لا تضيف للأدب الحالي، ثم الضعف في المنهجية المتبعة، يليها ضعف اللغة وسوء التنظيم.

- دراسة (Kapp & Albertyn, 2008)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأخطاء الشائعة في الأوراق البحثية التي لاحظها محررو المجلات، وذلك من خلال استقصاء عدد (73) محرراً لمجلات معتمدة في جنوب أفريقيا في مختلف مجالات العلوم، وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر الأخطاء شيوعاً كان في الشكل العام والصياغة ولغة والورقة، ثم يليها الأخطاء في نظام توثيق المراجع، ثم يليها الأخطاء في تصميم البحث، ثم يليها الأخطاء في تحليل البيانات.

- التعليق على الدراسات السابقة مع بيان أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية :

تناولت بعض الدراسات السابقة الأخطاء الشائعة في البحوث والرسائل العملية في جميع المجالات وبشكل عام، في حين تناول بعضها الآخر الأخطاء الشائعة في تخصصات بعينها كالطب البشري وطب العيون، كذلك تناولت بعض الدراسات الموضوع في شكل نظري من خلال مراجعة الأدبيات في حين اعتمدت دراسات أخرى على دراسة الموضوع ميدانياً وتتنوع أساليب جمع البيانات المعتمدة في هذا السياق حيث اعتمدت بعض الدراسات على تحليل محتوى تقارير مقيمي الأوراق البحثية في حين اعتمدت أخرى على استقصاء محرري المجلات العلمية، في حين اعتمد البعض الآخر على البحث والتتقيب عن الأخطاء في التحليلات الإحصائية في الأوراق البحثية المنشورة في مجلات مفهوسة.

وما يميز هذه الدراسة عن غيرها هو استخدامها للاستبانة مع مقيمي الأوراق البحثية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية وتحديداً في مجال العلوم الإدارية والمالية، بمعنى أن الدراسة استهدفت نواحي القصور المختلفة في مجال محدد وهو العلوم الإدارية والمالية، كذلك تميزت الاستبانة المستخدمة بقسمين أحدهما مغلق يتضمن التصنيفات المختلفة لنواحي القصور بالاعتماد على الدراسات السابقة، وقسم آخر مفتوح يعبر فيه المقيم عن تلك الأخطاء الشائعة غير المذكورة في القسم المغلق.

بالإضافة إلى ما سبق تتميز الدراسة الحالية بتحديد مدى معنوية تأثير كل جانب من جوانب القصور المختلفة في الأوراق العملية في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض.

8 - الجانب الميداني للدراسة :

8 - 1 أداة تجميع البيانات :

تم تجميع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال استمارة استبانة أعدت خصيصاً لغرض الدراسة، وتتقسم الاستمارة المعدة إلى قسمين رئيسيين : تناول القسم الأول مجموعة من المعلومات العامة الخاصة بالمشاركين في الدراسة، أما القسم الثاني فقد تناول مجموعة من الأسئلة المتعلقة بقياس أوجه القصور ومدى تكرارها في الأوراق البحثية المقدمة من قبل الباحثين في البيئة الليبية لغرض النشر في المجالات المحلية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في مؤتمر محلي، وتم قياس هذا المتغير من خلال (46) فقرة، كذلك تضمن نفس القسم (القسم الثاني) عدد (6) فقرات تتعلق بقياس تأثير كل جانب من جوانب القصور في الأوراق البحثية في أن تكون نتيجة تقييم الورقة بالرفض من قبل المقيمين (سواء أكان الرفض للنشر أو للترقية أو للمشاركة في مؤتمر)، وتم اختتام الاستبانة بسؤال مفتوح واختياري يتعلق بذكر أوجه القصور الأخرى في الأوراق البحثية والتي لم تتضمنها محاور الاستبانة، وذلك في حال وجودها.

8 - 2 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية في الأقسام المختلفة للعلوم الادارية والمالية (محاسبة، إدارة أعمال، اقتصاد، إدارة عامة، تسويق، تمويل ومصارف)، على أن تتوفر في عضو هيئة التدريس الشروط التالية :

- أن لا تقل الدرجة العلمية للمشارك عن أستاذ مساعد.
- أن يكون حاصلًا على درجة الدكتوراة.
- أن تكون له خبرة سابقة في تقييم الأوراق البحثية (سواء أكان التقييم لغرض النشر في مجلة أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في مؤتمر محلي)
- وأن لا يقل عدد الأوراق البحثية التي سبق له نشرها عن أربع أوراق بحثية.

لم يتحصل الباحث على أي احصائية يمكن من خلالها حصر مفردات مجتمع الدراسة وفقاً للشروط المحددة، وقد تم استخدام اسلوب العينة الملائمة كطريقة لاختيار عينة الدراسة وتم تحديد حجم العينة بأقصى عدد يكون الحصول من مجتمع الدراسة ذلك لتعذر حصر مفردات المجتمع، وقد تم تصميم الاستبانة إلكترونياً وتوزيعها على عينة من مفردات مجتمع الدراسة وذلك من إرسالها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، كذلك من خلال إرسالها عبر عناوين البريد الإلكتروني، وبعد مرور فترة كافية على توزيع الاستبانة، تم تجميع عدد (78) استبانة، تم استبعاد عدد (15) استبانة لعدم انطباق الشروط المحددة على المشارك ليكون من ضمن المستهدفين بالدراسة، وبذلك بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (63) استبانة، ويرى الباحث أن هذا العدد كافي لتمثيل المجتمع وذلك لصارمة المعايير المحددة والتي يجب أن تنطبق على عضو هيئة التدريس ليكون من ضمن مجتمع الدراسة.

8 - 3 تحليل البيانات :

8 - 3 - 1 اختبار ثبات وصدق الاستبانة :

لقياس ثبات أسئلة الاستبانة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، حيث تراوحت قيمة هذا

المعامل لكل محور من محاور الاستبانة بين (79.3% - 91.7%)، ويلاحظ أن قيم هذه المعاملات أكبر من (60%) وبذلك يمكن القول بأن نتائج المقياس سيكون لها قدر جيد من الثبات إذا تمت إعادة القياس في نفس الظروف، وبأخذ الجذر التربيعي للمعاملات المذكورة أعلاه نتحصل على معامل الصدق والذي تراوح لكل محور من محاور الاستبانة بين (89% - 95.7%)، وهي نسب عالية جداً تشير إلى أن فقرات الاستبانة تقيس المتغير المستهدف بالدراسة.

8 - 3 - 2 التحليل الوصفي للبيانات :

أولاً : تصنيف المشاركين حسب الجامعة :

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن النسبة الأكبر من المشاركين في الدراسة هم من أعضاء هيئة التدريس القارين في جامعة بنغازي حيث بلغت نسبتهم (20.6%)، وجاء في المرتبة الثانية الجامعة الأسمرية حيث بلغت نسبة المشاركين منها (14.3%)، كذلك يتضح أن عينة الدراسة قد شملت معظم الجامعات الليبية مع التباين في أعداد المشاركين من كل جامعة.

جدول رقم (2)

توزيع المشاركين حسب الجامعة

م	الجامعة	العدد	النسبة %	م	الجامعة	العدد	النسبة %
1	جامعة بنغازي	13	20.6	10	جامعة سرت	2	3.2
2	جامعة عمر المختار	7	11.1	11	جامعة غريان	4	6.3
3	جامعة الزاوية	2	3.2	12	جامعة بني وليد	1	1.6
4	جامعة طرابلس	4	6.3	13	جامعة صبراتة	5	7.9
5	جامعة المرقب	4	6.3	14	جامعة مصراتة	5	7.9
6	جامعة سبها	1	1.6	15	جامعة الزيتونة	1	1.6
7	الأكاديمية الليبية	3	4.8	16	جامعة الزنتان	1	1.6
8	جامعة طبرق	1	1.6	الاجمالي			
9	الجامعة الاسمرية	9	14.3				
		63	100%				

ثانياً : تصنيف المشاركين حسب القسم العملي :

يتضح من الجدول رقم (3) أن النسبة الأكبر من المشاركين بالدراسة هم من أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية بنسبة (52.4%)، يليها ما نسبته (25.4%) يتبعون لأقسام إدارة الأعمال.

جدول رقم (3)

توزيع المشاركين حسب القسم (التخصص) العلمي

م	القسم العلمي	العدد	النسبة %	م	القسم العلمي	العدد	النسبة %
1	المحاسبة	33	52.4	5	الإدارة العامة	1	1.6
2	إدارة الأعمال	16	25.4	6	التسويق	1	1.6
3	الاقتصاد	6	9.5	المجموع			
4	التمويل والمصارف	6	9.5				
		63	100%				

ثالثاً : تصنيف المشاركين حسب الدرجة العلمية :

تم تحديد مجتمع الدراسة بأصحاب الدرجات العلمية العليا (أستاذ مساعد فما فوق) وذلك لخبرتهم في نشر وتقييم الأوراق البحثية مقارنة بغيرهم من أصحاب الدرجات العلمية الأقل، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (4) التوزيع الهرمي للمشاركين والذي يقل فيه العدد كلما انتقلنا إلى الدرجة العلمية الأعلى.

جدول رقم (4)

توزيع المشاركين حسب الدرجة العلمية

م	الدرجة العلمية	العدد	النسبة	م	الدرجة العلمية	العدد	النسبة		
1	أستاذ مساعد	40	63.5%	3	أستاذ	5	7.9%		
2	أستاذ مشارك	18	28.6%	الاجمالي				63	100%

رابعاً : تصنيف المشاركين حسب سنوات الخبرة العملية :

نلاحظ من الجدول رقم (4) أن ما نسبته (67.7%) من المشاركين في الدراسة لديهم سنوات خبرة طويلة في المجال الأكاديمي (من 15 سنة فأكثر)، وهذا مؤشر إيجابي حيث أن سنوات خبرة طويلة تشير وبنسبة كبيرة إلى خبرة طويلة في نشر وتقييم البحوث العلمية.

جدول رقم (4)

توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة

م	سنوات الخبرة	العدد	النسبة %	النسبة التراكمية
1	20 سنة فأكثر	16	25.4	25.4%
2	من 15 - أقل من 20 سنة	27	42.9	68.3%
3	من 10 - أقل من 15 سنوات	17	27	95.2%
4	أقل من 10 سنوات	3	4.8	100%
		63	100%	الاجمالي

خامساً : تصنيف المشاركين حسب خبرتهم في نشر الأوراق البحثية وتقييمها ورفضها :

يتضح من خلال الجدول رقم (5) الخبرة الكبيرة للمشاركين في الدراسة فيما يتعلق بنشر البحوث العلمية وتقييمها ورفضها، حيث يتضح أن ما نسبته (65%) من المشاركين لديهم أكثر (8) أوراق بحثية منشورة، كذلك تتضح خبرة المشاركين في تقييم الأوراق البحثية حيث بلغت نسبة المشاركين الذين قاموا بتقييم أوراق بحثية عددها أكبر من (8) أوراق حوالي (71%)، بالإضافة إلى ذلك يلاحظ من خلال الجدول (5) أن ما نسبته 87% من المشاركين سبق لهم رفض عدد من البحوث التي قاموا بتقييمها، الأمر الذي سيكون له دوره في تقديم اجابات مبنية على تجربة عملية حول أوجه القصور الأكثر تأثيراً في رفض الورقة البحثية.

جدول رقم (5)

التوزيع النسبي للمشاركين حسب خبرتهم في نشر الأوراق البحثية وتقييمها ورفضها

م	عدد الأوراق البحثية	الأوراق البحثية المنشورة %	الأوراق البحثية التي تم تقييمها %	الأوراق البحثية التي تم رفضها %
1	لا يوجد	-	-	12.7%
3	من 1 إلى 3 ورقات	-	6.3%	46%
4	من 4 إلى 8 ورقات	34.9%	19%	23.8%
5	من 9 إلى 15 ورقة	42.9%	36.5%	6.3%
6	أكثر من 15 ورقة	22.2%	38.1%	11.1%

سادساً : تصنيف المشاركين حسب خبرتهم في تقييم الأوراق البحثية المقدمة للنشر في المجالات المحلية المتخصصة في العلوم الاقتصادية في ليبيا :

يوضح الجدول رقم (6) المجالات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية في البيئة الليبية، وعدد المشاركين الذين يشاركون في تقييم الأبحاث المقدمة للنشر في كل مجلة، حيث يتضح أن ما نسبته 41.3% من المشاركين

هم من المقيمين المعتمدين لدى مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية والصادرة عن الجامعة الأسمرية، وهي بذلك تمثل أعلى نسبة.

جدول رقم (6) : توزيع المشاركين حسب خبرتهم في تقييم الأوراق البحثية في المجالات المحلية المتخصصة

م	المجلات المحلية المتخصصة في العلوم الاقتصادية	المؤسسة المصدرة	المشاركين الذين قاموا بتقييم أوراق بحثية مقدمة للنشر في المجلة	
			العدد	النسبة %
1	دراسات في الاقتصاد والتجارة	كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي	10	15.9
2	البحوث الاقتصادية	مركز بحوث العلوم الاقتصادية - بنغازي	5	7.9
3	الاقتصاد والعلوم السياسية	كلية الاقتصاد - جامعة طرابلس	11	17.5
4	المختار للعلوم الاقتصادية	كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار	14	22.2
5	العلوم الاقتصادية والسياسية	الجامعة الاسمرية	26	41.3
6	العلوم الاقتصادية والسياسية	كلية الاقتصاد - جامعة بني وليد	4	6.3
7	دراسات في الاقتصاد والأعمال	جامعة مصراتة	19	30.2
8	آفاق اقتصادية	جامعة المرقب	20	31.7
9	كلية الاقتصاد	جامعة الزاوية	10	15.9
10	البحوث المالية والاقتصادية	قسم المحاسبة - جامعة بنغازي	8	12.7
11	دراسات محاسبية	نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين	6	9.5
12	الدراسات الاقتصادية	كلية الاقتصاد - جامعة سرت	17	27.0
13	البحوث والدراسات الاقتصادية	قسم البحوث - جامعة طرابلس	6	9.5

بالإضافة إلى ذلك يتضح من خلال الجدول رقم (7) أنّ ما نسبته (65.1%) يشتركون في تقييم البحوث المقدمة للنشر في مجلتين فأكثر من المجالات المتخصصة في العلوم الاقتصادية في البيئة المحلية، وأنّ المشاركين الذين لم يسبق لهم تقييم بحوث للنشر في المجالات المتخصصة في العلوم الاقتصادية في ليبيا لا تتجاوز نسبتهم (11.1%)، وهذا يشير إلى أنّ أغلبية المشاركين سبق لهم تقييم بحوث مقدمة للنشر في عدد من المجالات المتخصصة في العلوم الاقتصادية في البيئة الليبية، وبذلك يمكن التأكيد على وجود خبرة أكاديمية متميزة لدى المشاركين في الدراسة وبالتالي اجابات من واقع خبرة عملية.

جدول رقم (7) : توزيع المشاركين حسب خبرتهم في تقييم الأوراق البحثية في المجالات المحلية المتخصصة

عدد المجالات المتخصصة في العلوم الاقتصادية التي يشترك فيها المشاركين في الدراسة في تقييم البحوث المقدمة للنشر فيها	المشاركين		
	النسبة التراكمية	النسبة	التكرار
8	%3.2	%3.2	2
7	%7.9	%4.8	3
6	%9.5	%1.6	1
5	%15.9	%6.3	4

4	%27.0	%11.1	7
3	%42.9	%15.9	10
2	%65.1	%22.2	14
1	%88.9	%23.8	15
0	100.0%	%11.1	7

سأداسا : تحليل إجابات المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور في الكتابة والتنسيق في الأوراق البحثية التي قاموا بتقييمها :

في هذا الجزء تم تحليل ردود المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور في الكتابة والتنسيق في الأوراق البحثية التي قاموا بتقييمها ويتضح من الجدول رقم (8) أنّ متوسط نسبة المشاركين الذين أكدوا على أنّ نواحي القصور في الكتابة والتنسيق تتكرر بشكل كبير (دائماً + غالباً) عند تقييمهم للأوراق البحثية بلغت (57.2%)، في حين بلغ متوسط نسبة المشاركين الذين أشاروا إلى ندرتها (نادراً + إطلاقاً) (8.1%)، هذا وبلغ المتوسط عام لإجابات المشاركين في هذا المحور (3.67)، الأمر الذي يشير إلى وجود تكرار وبدرجة عالية لنواحي القصور في الكتابة والتنسيق في الأوراق البحثية المقدمة للتقييم لغرض النشر في المؤتمرات والمجلات العلمية المحلية أو لغرض الترقيات، ويتأكد ذلك من خلال المتوسطات الحسابية لأوجه القصور المختلفة التي وردت في هذا المحور حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (3.40 – 3.86) أي أنّ جميعها تقع في مستوى التكرار بدرجة عالية، هذا ويلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أنّ أكثر نواحي القصور في الكتابة والتنسيق تكراراً عند تقييم الأوراق البحثية هي الأخطاء الإملائية، حيث أنّ نسبة المشاركين الذين أكدوا على تكرارها بشكل كبير (دائماً + غالباً) بلغت (66.7%)، ثم جاء في المرتبة الثانية الأخطاء في علامات الترقيم بنسبة (65.1%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث التكرار حسب وجهة نظر المشاركين من خلال واقع ممارستهم لعملية تقييم الأوراق البحثية، عدم التقيد بقواعد التنسيق المطلوبة من المجلة أو المؤتمر حيث بلغت نسبة المشاركين الذين أكدوا على تكرار هذا الخطأ بدرجة كبيرة في الأوراق المقدمة للتقييم (44.5%).

جدول رقم (8)

التحليلات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور في الكتابة والتنسيق

م	نواحي القصور في الكتابة والتنسيق	نسب تكرار نواحي القصور %			م	م
		(دائماً + غالباً)	أحياناً	(نادراً + إطلاقاً)		
1	أخطاء إملائية (مثلاً الخلط بين همزة الوصل والقطع).	66.7	27	6.3	3.86	عالية
2	الأخطاء في وضع علامات الترقيم (النقطة، الفاصلة، والفاصلة المنقوطة وغيرها)، ويتمثل في وضع بعض علامات الترقيم في غير مواضعها الصحيحة، أو إسقاطها من مواضع يجب أن تكون فيها.	65.1	31.7	3.2	3.86	عالية
3	أخطاء مطبعية.	58.7	33.3	7.9	3.71	عالية
4	أخطاء نحوية وتتمثل في عدم الالتزام بالقواعد النحوية مثل نصب الفاعل بدل	58.7	31.7	9.5	3.71	عالية

(*) تم تقسيم درجة التكرار إلى خمس أقسام وهي عالية جداً، وعالية، ومتوسطة، وقليلة، وقليلة جداً بحيث تكون قليلة جداً إذا كان المتوسط الحسابي للمحور أقل من 1.8، وتكون قليلة إذا كان المتوسط الحسابي للمحور بين (1.8 – وأقل من 2.6)، وتكون متوسطة إذا كان المتوسط الحسابي للمحور بين (2.6 – وأقل من 3.4)، وتكون عالية إذا كان المتوسط الحسابي للمحور أكبر من 3.4، وتكون عالية إذا كان المتوسط الحسابي للمحور بين (3.4 – وأقل من 4.2)، وتكون عالية جداً إذا كان المتوسط الحسابي للمحور أكبر من 4.2.

رقعه وغيرها.						
5	أخطاء الصياغة اللغوية وتتمثل في صياغة نصوص البحث بشكل غير جيد.	57.2	36.5	6.3	3.67	0.82
6	أسلوب الكتابة غير مبدع ولا يشد القارئ	55.6	38.1	6.3	3.60	0.77
7	أخطاء الصياغة الناتجة عن الترجمة غير الجيدة للنصوص المكتوبة بلغة أجنبية.	50.8	41.3	7.9	3.57	0.83
8	عدم التقيد بقواعد التنسيق المطلوبة (حجم الخط، التباعد، ... إلخ) من قبل المجلة أو المؤتمر.	44.5	38.1	17.5	3.40	0.97
الفقرات مجتمعة						
		57.2	34.7	8.1	3.67	0.87

سابعاً : تحليل إجابات المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور في توثيق المراجع في الأوراق البحثية التي قاموا بتقييمها :

في هذا الجزء تم تحليل ردود المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور في توثيق المراجع في الأوراق البحثية التي قاموا بتقييمها ويتضح من الجدول رقم (9) أن متوسط نسبة المشاركين الذين أكدوا على أن أوجه القصور في توثيق المراجع تتكرر بشكل كبير (دائماً + غالباً) عند تقييمهم للأوراق البحثية بلغت (34.2%)، في حين بلغ متوسط نسبة المشاركين الذين أشاروا إلى ندرتها (نادراً + إطلاقاً) (17.5%)، هذا وبلغ المتوسط عام لإجابات المشاركين في هذا المحور (3.21)، الأمر الذي يشير إلى وجود تكرار وبدرجة متوسطة لأوجه القصور في توثيق المراجع في الأوراق البحثية المقدمة للتقييم لغرض النشر في المؤتمرات والمجلات العلمية المحلية أو لغرض الترقية، هذا ويلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن أكثر أوجه القصور في الكتابة والتنسيق تكراراً عند تقييم الأوراق البحثية هي عدم وضع النص المقتبس حرفياً بين شولتين حيث أن نسبة المشاركين الذين أكدوا على تكرارها بشكل كبير (دائماً + غالباً) بلغت (57.1%)، وجاءت المتوسطات الحسابية لأوجه القصور الأخرى في هذا المحور في مستوى التكرار بدرجة متوسطة.

جدول رقم (9)

التحليلات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور في توثيق المراجع

م	نواحي القصور في توثيق المراجع	نسب تكرار نواحي القصور %			المتوسط	التكرار	الدرجة
		(دائماً + غالباً)	أحياناً	(نادراً + إطلاقاً)			
1	عدم وضع النص المقتبس حرفياً بين شولتين. ("")	57.1	36.5	6.4	3.59	0.79	عالية
2	عدم الإشارة إلى المرجع في المتن بالصورة الصحيحة.	36.5	47.6	15.9	3.27	0.86	متوسطة
3	عدم الإشارة إلى المرجع في قائمة المراجع بالصورة الصحيحة.	33.3	54	12.7	3.27	0.76	متوسطة
4	ترتيب المراجع في القائمة بشكل عشوائي دون اعتماد معيار معين.	30.1	50.8	19	3.17	0.81	متوسطة
5	الإشارة إلى مراجع في المتن غير موجودة في قائمة المراجع.	25.4	58.7	15.9	3.11	0.67	متوسطة
6	مراجع موجودة في قائمة المراجع لم يتم استخدامها في المتن.	28.6	47.6	23.8	3.06	0.82	متوسطة
7	عدم استخدام أسلوب موحد لتوثيق جميع المراجع.	28.6	42.9	28.5	2.98	0.95	متوسطة
الفقرات مجتمعة							
		34.2	48.3	17.5	3.21	0.83	متوسطة

ثامناً : تحليل إجابات المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور في الجانب النظري في الأوراق البحثية التي قاموا بتقييمها :

في هذا الجزء تم تحليل ردود المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور في الجانب النظري في الأوراق البحثية التي قاموا بتقييمها ويتضح من الجدول رقم (10) أن متوسط نسبة المشاركين الذين أكدوا على أن نواحي القصور في الجانب النظري تتكرر بشكل كبير (دائماً + غالباً) عند تقييمهم للأوراق البحثية بلغت (43.7%)، في حين بلغ متوسط نسبة المشاركين الذين أشاروا إلى ندرتها (نادراً + إطلاقاً) (11.7%)، هذا وبلغ المتوسط عام لإجابات المشاركين في هذا المحور (3.39)، الأمر الذي يشير إلى وجود تكرار وبدرجة متوسطة لأوجه القصور في الجانب النظري في الأوراق البحثية المقدمة للتقييم لغرض النشر في المؤتمرات والمجلات العلمية المحلية أو لغرض الترقيات، هذا وتراوحت المتوسطات الحسابية لأوجه القصور المختلفة التي وردت في هذا المحور بين (3.08 - 3.67) أي أن جميعها تقع في المستويين العالي والمتوسط لدرجة التكرار، كذلك يلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن أكثر أوجه القصور في الجانب النظري تكراراً عند تقييم الأوراق البحثية هي عدم وضوح مشكلة الدراسة حيث أن نسبة المشاركين الذين أكدوا على تكرارها بشكل كبير (دائماً + غالباً) بلغت (54%)، ثم جاء في المرتبة الثانية عدم حداثة المراجع المستخدمة في البحث بنسبة (49.2%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث التكرار حسب وجهة نظر المشاركين من خلال واقع ممارستهم لعملية تقييم الأوراق البحثية، احتواء عنوان الدراسة على كلمات زائدة لا مبرر لها ويمكن حذفها، حيث بلغت نسبة المشاركين الذين أكدوا على تكرار هذا الخطأ بشكل كبير في الأوراق المقدمة للتقييم (27%).

جدول رقم (10)

التحليلات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور في الجانب النظري

م	نواحي القصور في الجانب النظري	نسب تكرار نواحي القصور %			المتوسط	الانحراف المعياري	التكرار درجة
		(دائماً + غالباً)	أحياناً	(نادراً + إطلاقاً)			
1	مشكلة الدراسة غير واضحة.	54	42.9	3.2	0.78	عالية	
2	المراجع المستخدمة في البحث لا تتسم بالحدثة (قديمة)	49.2	46	4.8	0.83	عالية	
3	عرض وتلخيص الدراسات السابقة لم يتم بصورة جيدة.	61.9	28.6	9.5	0.75	عالية	
4	وجود حشو غير مبرر في الإطار النظري للدراسة.	50.8	41.3	7.9	0.82	عالية	
5	عدم مراعاة بعض معايير صياغة الفرضيات (مؤيدة بأساس علمي، قابلة للقياس، قابلة للاختبار... إلخ)	46	44.4	9.5	0.75	عالية	
6	عدم وجود ترابط بين أجزاء الدراسة.	42.8	47.6	9.5	0.79	متوسطة	
7	بعض الدراسات السابقة لا علاقة لها بمشكلة الدراسة.	44.4	39.7	15.9	0.92	متوسطة	
8	المقدمة لا تمهد لموضوع الدراسة بشكل جيد.	44.4	41.3	14.3	0.92	متوسطة	
9	الجزء الخاص بأهمية الدراسة لا يعكس أهميتها بشكل صحيح.	39.6	49.2	11.1	0.76	متوسطة	
10	ملخص الدراسة يخلو من بعض العناصر الأساسية التي يجب أن يتضمنها.	39.6	49.2	11.1	0.76	متوسطة	

متوسطة	0.74	3.33	12.7	44.4	42.9	صياغة فرضيات الدراسة بصورة غير صحيحة أو غير جيدة.	11
متوسطة	0.75	3.30	9.5	54	36.5	توجد أهداف لم يتم تحقيقها من ضمن أهداف الدراسة.	12
متوسطة	0.80	3.11	22.2	44.4	33.3	عنوان الدراسة لا يعكس مضمونها بشكل جيد.	13
متوسطة	0.82	3.08	22.2	50.8	27	عنوان الدراسة يحتوي كلمات زائدة لا مبرر لها ويمكن حذفها.	14
متوسطة	0.81	3.39	11.7	44.6	43.7	الفقرات مجتمعة	

تاسعاً : تحليل إجابات المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور في المنهجية في الأوراق البحثية التي قاموا بتقييمها :

في هذا الجزء تم تحليل ردود المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور في المنهجية في الأوراق البحثية التي قاموا بتقييمها ويتضح من الجدول رقم (11) أنّ متوسط نسبة المشاركين الذين أكدوا على أنّ نواحي القصور في المنهجية تتكرر بشكل كبير (دائماً + غالباً) عند تقييمهم للأوراق البحثية بلغت (37.2%)، في حين بلغ متوسط نسبة المشاركين الذين أشاروا إلى ندرتها (نادراً + إطلاقاً) (14.3%)، هذا وبلغ المتوسط العام لإجابات المشاركين في هذا المحور (3.27)، الأمر الذي يشير إلى وجود تكرار وبدرجة متوسطة لأوجه القصور في المنهجية في الأوراق البحثية المقدمة للتقييم لغرض النشر في المؤتمرات والمجلات العلمية المحلية أو لغرض الترقيات، هذا ويلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أنّ أكثر نواحي القصور في المنهجية تكراراً عند تقييم الأوراق البحثية هي ضعف أداة جمع البيانات حيث أن نسبة المشاركين الذين أكدوا على تكرارها بشكل كبير (دائماً + غالباً) في البحوث المقدمة للتقييم بلغت (46%)، ثم جاء في المرتبة الثانية عدم تمثيل عينة الدراسة للمجتمع بنسبة (44.4) ، وجاءت في المرتبة الأخيرة، عدم ملاءمة طريقة جمع البيانات لموضوع الدراسة، حيث بلغت نسبة المشاركين الذين أكدوا على تكرار هذا الخطأ بشكل كبير في الأوراق المقدمة للتقييم (28.6%).

جدول رقم (11)

التحليلات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور في المنهجية

م	نواحي القصور في المنهجية	نسب تكرار نواحي القصور %			المتوسط	المتوسط	الترتيب
		(نادراً + إطلاقاً)	أحياناً	(دائماً + غالباً)			
1	ضعف أداة جمع البيانات، بمعنى أنها مصممة بشكل غير جيد (مثلاً أسئلة الاستبانة أو المقابلة لا تغطي جوانب موضوع الدراسة)	7.9	46	46	3.44	0.73	عالية
2	عينة الدراسة غير كافية لتمثيل المجتمع	12.7	42.9	44.4	3.38	0.79	متوسطة
3	وجود مشكلة في طريقة اختيار العينة (الطريقة غير موضحة، أو غير مناسبة، أو غير ذلك)	11.1	49.2	39.7	3.38	0.81	متوسطة
4	تفسير نتائج الاختبارات الاحصائية الاستنتاجية بشكل غير صحيح.	12.7	41.3	46.1	3.37	0.74	متوسطة
5	عدم مراعاة الشروط الواجب توافرها قبل تطبيق أسلوب احصائي معين.	9.5	49.2	41.3	3.35	0.69	متوسطة
6	مجتمع الدراسة غير مناسب لتحقيق هدف الدراسة.	12.7	61.9	25.3	3.17	0.77	متوسطة

متوسطة	0.78	3.16	17.5	50.8	31.8	7 المنهج المستخدم لا يناسب موضوع الدراسة.
متوسطة	0.81	3.13	20.6	47.6	31.8	8 عدم استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة لتحليل البيانات.
متوسطة	0.87	3.06	23.8	47.6	28.6	9 طريقة جمع البيانات المستخدمة غير مناسبة لموضوع الدراسة.
متوسطة	0.78	3.27	14.3	48.5	37.2	الفقرات مجتمعة

عاشراً : تحليل إجابات المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور في نتائج وتوصيات الأوراق البحثية التي قاموا بتقييمها :

في هذا الجزء تم تحليل ردود المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور في نتائج وتوصيات الأوراق البحثية التي قاموا بتقييمها ويتضح من الجدول رقم (12) أن متوسط نسبة المشاركين الذين أكدوا على أن نواحي القصور في النتائج والتوصيات تتكرر بشكل كبير (دائماً + غالباً) عند تقييمهم للأوراق البحثية بلغت (47.6%)، في حين بلغ متوسط نسبة المشاركين الذين أشاروا إلى ندرتها (نادراً + إطلاقاً) (12.3%)، هذا وبلغ المتوسط العام لإجابات المشاركين في هذا المحور (3.48)، الأمر الذي يشير إلى وجود تكرار وبدرجة متوسطة لأوجه القصور في النتائج والتوصيات في الأوراق البحثية المقدمة للتقييم لغرض النشر في المؤتمرات والمجلات العلمية المحلية أو لغرض الترقيات، هذا ويلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن أكثر نواحي القصور في النتائج والتوصيات تكراراً عند تقييم الأوراق البحثية هي عدم ربط نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة خلال المناقشة، حيث أن نسبة المشاركين الذين أكدوا على تكرارها بشكل كبير (دائماً + غالباً) بلغت (77.8%)، ثم جاء في المرتبة الثانية وجود توصيات غير مبنية على النتائج وبنسبة (46%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث التكرار حسب وجهة نظر المشاركين من خلال واقع ممارستهم لعملية تقييم الأوراق البحثية، التحيز في تفسير النتائج حيث بلغت نسبة المشاركين الذين أكدوا على تكرار هذا الخطأ بشكل كبير (دائماً + غالباً) في الأوراق المقدمة للتقييم (28.5%).

جدول رقم (12)

التحليلات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور في النتائج والتوصيات

م	نواحي القصور في النتائج والتوصيات	نسب تكرار نواحي القصور %			المتوسط	الدرجة	التقييم
		(نادراً + إطلاقاً)	أحياناً	(دائماً + غالباً)			
1	عدم ربط نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة خلال المناقشة.	1.6	20.6	77.8	4.03	0.74	عالية
2	توصيات الدراسة غير مبنية على نتائجها.	12.7	41.3	46	3.43	0.89	عالية
3	قيام الباحث بوضع نتائج دون وجود ما يدعم التوصل إليها في الدراسة.	17.5	44.4	38.1	3.33	0.96	متوسطة
4	التحيز في تفسير النتائج، بحيث يخرج القارئ بنتائج مغايرة للواقع.	17.5	54	28.5	3.14	0.85	متوسطة
	الفقرات مجتمعة	12.3	40.1	47.6	3.48	0.92	متوسطة

الحادي عشر : تحليل إجابات المشاركين حول مدى تكرار حالات السرقة والانتحال العلمي في الأوراق البحثية التي قاموا بتقييمها :

في هذا الجزء تم تحليل ردود المشاركين حول مدى تكرار حالات السرقة والانتحال العلمي في الأوراق البحثية التي

قاموا بتقييمها ويتضح من الجدول رقم (13) أنّ متوسط نسبة المشاركين الذين أكدوا على أنّ حالات السرقة والانتحال العلمي تتكرر بشكل كبير (دائماً + غالباً) عند تقييمهم للأوراق البحثية بلغت (27%)، في حين بلغ متوسط نسبة المشاركين الذين أشاروا إلى ندرتها (نادراً + إطلاقاً) (25%)، هذا وبلغ المتوسط عام لإجابات المشاركين في هذا المحور (3.04)، الأمر الذي يشير إلى وجود تكرار وبدرجة متوسطة لحالات السرقة والانتحال العلمي في الأوراق البحثية المقدمة للتقييم لغرض النشر في المؤتمرات والمجلات العلمية المحلية أو لغرض الترقيات، كذلك يلاحظ أنّ الانحراف المعياري لفقرات هذا المحور هي الأعلى من بين جميع المحاور، الأمر الذي يشير إلى وجود تشتت كبير لإجابات المشاركين على فقرات هذا المحور مقارنةً بغيره، هذا ويلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أنّ أكثر حالات السرقة والانتحال العلمي تكراراً عند تقييم الأوراق البحثية هي استخدام أفكار مؤلف آخر دون الإشارة إليه، حيث أنّ نسبة المشاركين الذين أكدوا على هذا النوع من حالات السرقة العلمية وبشكل كبير (دائماً + غالباً) بلغت (36.5%)، ثم جاء في المرتبة الثانية وجود نصوص مأخوذة حرفياً من مراجع دون الإشارة إليها في المتن أو قائمة المراجع، وبنسبة (34.9%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث التكرار حسب وجهة نظر المشاركين من خلال واقع ممارستهم لعملية تقييم الأوراق البحثية، استخدام رسم أو شكل توضيحي لمؤلف آخر دون الإشارة إليه، حيث بلغت نسبة المشاركين الذين أكدوا على تكرار هذه الحالة في الأوراق المقدمة للتقييم وبشكل كبير (15.8%).

جدول رقم (13)

التحليلات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى تكرار حالات السرقة والانتحال العلمي

م	حالات السرقة والانتحال العلمي	نسب تكرار نواحي القصور %			المتوسط	تكرار الأوراق البحثية	المتوسط
		(نادراً + إطلاقاً)	أحياناً	(دائماً + غالباً)			
1	استخدام أفكار مؤلف آخر دون الإشارة إليه.	19.1	44.4	36.5	متوسطة	0.95	3.21
2	وجود نصوص مأخوذة حرفياً من مراجع دون الإشارة إليها في المتن أو قائمة المراجع.	22.2	42.9	34.9	متوسطة	1.06	3.19
3	ترجمة أعمال مكتوبة بلغة أجنبية دون الإشارة إلى العمل الأصلي.	25.3	54	20.6	متوسطة	0.95	2.97
4	استخدام رسم أو شكل توضيحي لمؤلف آخر دون الإشارة إليه.	33.3	50.8	15.8	متوسطة	0.99	2.78
	الفقرات مجتمعة	25.0	48.0	27.0	متوسطة	1.00	3.04

الثاني عشر : تحليل إجابات المشاركين حول مدى تأثير نواحي القصور المختلفة في الأوراق البحثية في أنّ تكون نتيجة تقييمها بالرفض :

في هذا الجزء تم تحليل ردود المشاركين حول مدى تأثير أوجه القصور المختلفة في الأوراق البحثية في رفضها، ويتضح من الجدول رقم (14) أنّ أكثر نواحي القصور تأثيراً في رفض الورقة تتمثل في حالات السرقة والانتحال العلمي حيث أكد ما نسبته (85.7%) من المشاركين أنّ وجود حالات سرقة وانتحال علمي في الأوراق البحثية التي يقومون بتقييمها يؤثر بشكل كبير على قرارهم برفض الورقة، كذلك يتضح من خلال نفس الجدول أنّه جاء في المستوى الثاني من حيث درجة التأثير وبدرجة كبيرة كل من القصور في المنهجية، والقصور في الجانب النظري، والقصور في نتائج الدراسة وتوصياتها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منها (4.13)، و(3.81)، و(3.78) على التوالي، هذا وجاء في المستوى المتوسط من حيث درجة التأثير كل من القصور في توثيق المراجع، القصور في

الكتابة والتنسيق, حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منها (3.16), و(3.03) على التوالي.

جدول رقم (14)

التحليلات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى تأثير نواحي القصور المختلفة في رفض الورقة البحثية

م	درجة التأثير في رفض الورقة البحثية لكل من نواحي القصور التالية:	نسب التأثير في رفض الورقة %			التأثير المستوي
		(كبير جداً + متوسط)	(متوسط)	(ضعيف + لا يؤثر)	
1	السرقعة والانتحال العلمي	85.7	11.1	3.2	كبير جداً
2	نواحي القصور في منهجية الدراسة	82.5	14.3	3.2	كبير
3	نواحي القصور في الجانب النظري	71.4	27	1.6	كبير
4	نواحي القصور في النتائج والتوصيات	60.3	33.3	6.3	كبير
5	نواحي القصور في توثيق المراجع	31.7	47.6	20.6	متوسط
6	نواحي القصور في الكتابة والتنسيق	23.8	55.6	20.6	متوسط

وكما هو الحال في الجدول السابق بين الجدول رقم (15) المتوسطات الحسابية لدرجة تأثير أوجه القصور المختلفة في الأوراق البحثية في رفضها، بالإضافة إلى ربطها بالمتوسطات الحسابية للمحاور المختلفة لنواحي القصور، حيث يتضح أن أكثر نواحي القصور تكراراً هو أقلها تأثيراً في رفض الورقة، وهنا نتحدث عن نواحي القصور في الكتابة والتنسيق، في حين أن أقلها تكراراً هو أكثرها تأثيراً في رفض الورقة ونتحدث هنا عن حالات السرقعة والانتحال العلمي، وذلك يشير إلى وجود علاقة بين درجة شيوع نوع الأخطاء أو جانب القصور ودرجة تأثيره في رفض الورقة، ويتضح من خلال قيمة معامل الارتباط التي تساوي (-61%) وجود علاقة ارتباط سلبية متوسطة القوة بين درجة تكرار جوانب القصور ودرجة تأثيرها في رفض الورقة، بمعنى أن نواحي القصور الأكثر شيوعاً وتكراراً في الأوراق البحثية المقدمة للتقييم لها درجة تأثير أقل من غيرها، والعكس بالعكس.

جدول رقم (15)

التحليلات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى تكرار نواحي القصور وتأثيرها في رفض الورقة البحثية

م	البيان	المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين حول تكرار نواحي القصور في الأوراق البحثية المقدمة للنشر	المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين حول تأثير نواحي القصور المختلفة في الورقة البحثية في رفض الورقة
1	نواحي القصور في الكتابة والتنسيق	3.67	3.03
2	نواحي القصور في النتائج والتوصيات	3.48	3.78
3	نواحي القصور في الجانب النظري	3.39	3.81
4	نواحي القصور في منهجية الدراسة	3.27	4.13
5	نواحي القصور في توثيق المراجع	3.21	3.16
6	السرقعة والانتحال العلمي	3.04	4.33
معامل الارتباط		-0.61	

الثالث عشر : تحليل إجابات المشاركين عن السؤال المفتوح

تم الحصول على العديد من الردود عن السؤال المفتوح، والذي تم صياغته بحيث يتمكن المشاركون من إضافة أي أوجه قصور أخرى غير مذكورة في الاستبانة، هذا وتم الحصول على (19) رداً عن هذا السؤال، بعضها يتضمن أوجه قصور مذكورة صراحة أو ضمناً في الاستبانة، في حين أن البعض الآخر قدم عدة إضافات، أهمها عدم وجود مساهمة أو إضافة علمية جديدة للبحث حيث أكد على هذه النقطة عدد (4) من المشاركين، بالإضافة إلى عدم وجود مبررات وأهمية واضحة لإجراء البحث، حيث أكد على هذه النقطة عدد (2) من المشاركين. كذلك أضاف المشاركون نقطتين هامتين فيما يتعلق بأسباب رفض الأوراق البحثية، الأولى هي عدم تطابق العنوان مع أحد محاور المؤتمر، والثانية تتمثل في المشكلة التي تواجه محرري المجلات في عدم قيام العديد من الباحثين بإجراء التعديلات على الورقة في حال قبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، ولذلك رفضها من البداية إذا كانت نتيجة التقييم القبول بعد التعديل.

3-3-8 التحليل الاستنتاجي للبيانات، واختبار فرضيات الدراسة :

أولاً : اختبار اعتدالية البيانات :

لتحديد مدى اعتدالية البيانات تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات فرضيات الدراسة، حيث تم الاعتماد على اختبار Kolomgrov - Semirnov لتحديد مدى اعتدالية توزيع البيانات وتم صياغة فرض العدم والفرض البديل لهذا الاختبار كالتالي :

الفرضية العدمية (H0) : البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة (H1) : البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

ويخلص الجدول التالي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي :

جدول رقم (16) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Kolomgrov - Semirnov

القرار عند = 0.05 α	Sig- Value	الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية	القرار عند $\alpha = 0.05$	Sig- Value	الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى
رفض H0	0.024	الأولي	رفض H0	0.000	الأولي
رفض H0	0.001	الثانية	رفض H0	0.000	الثانية
قبول H0	0.200	الثالثة	رفض H0	0.000	الثالثة
قبول H0	0.186	الرابعة	رفض H0	0.000	الرابعة
رفض H0	0.001	الخامسة	رفض H0	0.000	الخامسة
رفض H0	0.000	السادسة	رفض H0	0.000	السادسة

يلاحظ من الجدول (10) أن بيانات جميع الفرضيات لا تتبع التوزيع الطبيعي، باستثناء الفرضيتين الفرعيتين الثالثة والرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية.

ثانياً : الفرضية الرئيسية الأولى :

1. اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى :

تم اختبار جميع الفرضيات الفرعية بالاعتماد على اختبار Wilcoxon Signed Rank، ذلك لأن بياناتها لا تتبع التوزيع الطبيعي، ولاختبار فرضيات الدراسة عموماً تم صياغة فرض العدم (H0) بحيث يشير إلى أن وسيط المجتمع أقل من أو يساوي الوسيط النظري المعتمد في الدراسة وهو (3) ويعبر عنه إحصائياً على النحو التالي :

$\mu \leq 3$: H_0 , في حين يشير الفرض البديل (H_1) إلى أن وسيط المجتمع أكبر من الوسيط النظري المعتمد في هذه الدراسة وهو (3) ويعبر عنه إحصائياً على النحو التالي : $H_1 : \mu > 3$, ولاختبار فرضيات الدراسة تم صياغتها في شكل الفرضية العدمية والفرضية البديلة كالتالي :

الفرضية الفرعية الأولى :

الفرضية العدمية (H_0): " لا تتكرر أوجه القصور في الكتابة والتنسيق بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية "
 الفرضية البديلة (H_1) : " تتكرر أوجه القصور في الكتابة والتنسيق بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية "
 الفرضية الفرعية الثانية :

الفرضية العدمية (H_0) : " لا تتكرر أوجه القصور في توثيق المراجع بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية "
 الفرضية البديلة (H_1) : " تتكرر أوجه القصور في توثيق المراجع بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية "
 الفرضية الفرعية الثالثة :

الفرضية العدمية (H_0) : " لا تتكرر أوجه القصور في الجانب النظري بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية "
 الفرضية البديلة (H_1) : " تتكرر أوجه القصور في الجانب النظري بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية "
 الفرضية الفرعية الرابعة :

الفرضية العدمية (H_0) : " لا تتكرر أوجه القصور في المنهجية بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية "
 الفرضية البديلة (H_1) : " تتكرر أوجه القصور في المنهجية بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية "
 الفرضية الفرعية الخامسة :

الفرضية العدمية (H_0) : " لا تتكرر أوجه القصور في النتائج والتوصيات بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية "
 الفرضية البديلة (H_1) : " تتكرر أوجه القصور في النتائج والتوصيات بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية "
 الفرضية الفرعية السادسة :

الفرضية العدمية (H_0) : " لا تتكرر حالات السرقة والانتحال العلمي بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية "
 الفرضية البديلة (H_1) : " تتكرر حالات السرقة والانتحال العلمي بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجالات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات المحلية "
 ويعرض الجدول التالي ملخصاً لنتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى للدراسة :

جدول رقم (17) : نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى للدراسة

الفرضية المقبولة احصائياً	القرار عند $\alpha = 0.05$	Sig-Value	الفرضية
تتكرر أوجه القصور في الكتابة والتنسيق بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجلات, ولغرض الترقية, والمؤتمرات في البيئة الليبية	رفض H_0	0.000	الأولى
تتكرر أوجه القصور في توثيق المراجع بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجلات, ولغرض الترقية, والمؤتمرات في البيئة الليبية	رفض H_0	0.040	الثانية
تتكرر أوجه القصور في الجانب النظري بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجلات, ولغرض الترقية, والمؤتمرات في البيئة الليبية	رفض H_0	0.000	الثالثة
تتكرر أوجه القصور في المنهجية بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجلات, ولغرض الترقية, والمؤتمرات في البيئة الليبية	رفض H_0	0.004	الرابعة
تتكرر أوجه القصور في النتائج والتوصيات بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجلات, ولغرض الترقية, والمؤتمرات في ليبيا	رفض H_0	0.000	الخامسة
لا تتكرر حالات السرقة والانتحال العلمي بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر (في المجلات, ولغرض الترقية, والمؤتمرات) في البيئة الليبية	عدم رفض H_0	0.097	السادسة

2. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة :

ولاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة تم صياغتها في شكل الفرضية العدمية والفرضية البديلة كالتالي :

الفرضية العدمية (H_0) : "لا تتكرر أوجه القصور المختلفة بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجلات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات في البيئة الليبية "

الفرضية البديلة (H_1) : " تتكرر أوجه القصور المختلفة بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجلات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات في البيئة الليبية "

بناء على نتيجة اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة تم رفض الفرضية العدمية " لصالح الفرضية البديلة, أي أنه تتكرر أوجه القصور المختلفة بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر في المجلات العلمية أو لغرض الترقية أو لغرض المشاركة في المؤتمرات في البيئة الليبية.

ثالثاً : الفرضية الرئيسية الثانية :

1. اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية :

تم اختبار الفرضيات الفرعية (الأولى, والثانية, والخامسة, والسادسة) بالاعتماد على اختبار Wilcoxon Signed Rank, ذلك لأن بياناتها لا تتبع التوزيع الطبيعي, في حين تم اختبار الفرضيات الفرعية (الثالثة, والرابعة) بالاعتماد على اختبار One sample T test, ولاختبار فرضيات الدراسة تم صياغتها في شكل الفرضية العدمية والفرضية البديلة كالتالي :

الفرضية الفرعية الأولى :

الفرضية العدمية (H_0): " لا يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في كتابة وتنسيق البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض "

الفرضية البديلة (H_1) : " يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في كتابة وتنسيق البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض "

الفرضية الفرعية الثانية :

الفرضية العدمية (H_0) : " لا يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في توثيق المراجع في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض "

الفرضية البديلة (H1): " يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في توثيق المراجع في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض "

الفرضية الفرعية الثالثة :

الفرضية العدمية (H0): " لا يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في الجانب النظري في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض "

الفرضية البديلة (H1): " يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في الجانب النظري في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض "

الفرضية الفرعية الرابعة :

الفرضية العدمية (H0): " لا يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في منهجية البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض "

الفرضية البديلة (H1): " يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في منهجية البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض "

الفرضية الفرعية الخامسة :

الفرضية العدمية (H0): " لا يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في نتائج وتوصيات البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض "

الفرضية البديلة (H1): " يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في نتائج وتوصيات البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض "

الفرضية الفرعية السادسة :

الفرضية العدمية (H0): " لا يوجد تأثير بدرجة كبيرة لحالات السرقة والانتحال العلمي في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض "

الفرضية البديلة (H1): " يوجد تأثير بدرجة كبيرة لحالات السرقة والانتحال العلمي في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض "

ويعرض الجدول التالي ملخصاً لنتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية للدراسة :

جدول رقم (18) : نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية للدراسة

الفرضية المقبولة احصائياً	القرار عند $\alpha = 0.05$	Sig-Value	الفرضية
لا يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في الجانب النظري في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض	قبول H0	0.380	الأولى
لا يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في منهجية البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض	قبول H0	0.080	الثانية
يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في الجانب النظري في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض	رفض H0	0.000	الثالثة
يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في منهجية البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض	رفض H0	0.000	الرابعة
يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في نتائج وتوصيات البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض	رفض H0	0.000	الخامسة
يوجد تأثير بدرجة كبيرة لحالات السرقة والانتحال العلمي في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض	قبول H0	0.000	السادسة

2. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة :

ولاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة تم صياغتها في شكل الفرضية العدمية والفرضية البديلة كالتالي :

الفرضية العدمية (H0): "لا يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور المختلفة في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض "

الفرضية البديلة (H1) : " يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور المختلفة في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض "

بناء على نتيجة اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة تم رفض الفرضية العدمية " لصالح الفرضية البديلة, أي أنه يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور المختلفة في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض.

9- نتائج وتوصيات الدراسة :

1-9 نتائج الدراسة :

بعد تحليل البيانات تم التوصل إلى النتائج التالية :

1. تتكرر أوجه القصور في الكتابة والتنسيق بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر (في المجالات, ولغرض الترقية, والمؤتمرات) في البيئة الليبية, وبينت النتائج أن أكثر حالات القصور في الكتابة والتنسيق تكراراً تتمثل في الأخطاء الاملائية, والأخطاء في وضع علامات الترقيم, والأخطاء المطبعية, والأخطاء النحوية وأخطاء الصياغة.
2. تتكرر أوجه القصور في توثيق المراجع بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر (في المجالات, ولغرض الترقية, والمؤتمرات) في البيئة الليبية, وبينت النتائج أن أكثر حالات القصور في توثيق المراجع تكراراً تتمثل في عدم وضع النص المقتبس حرفياً بين شولتين, وعدم الإشارة إلى المرجع في المتن بالصورة الصحيحة, وعدم الإشارة إلى المرجع في قائمة المراجع بالصورة الصحيحة.
3. تتكرر أوجه القصور في الجانب النظري بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر (في المجالات, ولغرض الترقية, والمؤتمرات) في البيئة الليبية, وبينت النتائج أن أكثر حالات القصور في الجانب النظري تكراراً تتمثل في عدم وضوح مشكلة الدراسة, وقدم المراجع المستخدمة في البحث, وعدم عرض وتلخيص الدراسات السابقة بصورة جيدة.
4. تتكرر أوجه القصور في المنهجية بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر (في المجالات, ولغرض الترقية, والمؤتمرات) في البيئة الليبية, وبينت النتائج أن أكثر حالات القصور في المنهجية تكراراً تتمثل في ضعف أداة جمع البيانات, وعدم كفاية عينة الدراسة لتمثيل المجتمع, ووجود مشكلة في طريقة اختيار العينة.
5. تتكرر أوجه القصور في النتائج والتوصيات بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر (في المجالات, ولغرض الترقية, والمؤتمرات) في البيئة الليبية, وبينت النتائج أن أكثر حالات القصور في النتائج والتوصيات تكراراً تتمثل في عدم ربط نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة خلال المناقشة, ووجود توصيات للدراسة غير مبنية على نتائجها, وقيام الباحث بوضع نتائج دون وجود ما يدعم التوصل إليها في الدراسة, والتحيز في تفسير النتائج.
6. لا تتكرر حالات السرقة والانتحال العلمي بدرجة كبيرة في البحوث المقدمة لغرض النشر (في المجالات, ولغرض الترقية, والمؤتمرات) في البيئة الليبية, وبينت النتائج أن أكثر حالات السرقة والانتحال العلمي تكراراً تتمثل في استخدام أفكار مؤلف آخر دون الإشارة إليه, ووجود نصوص مأخوذة حرفياً من مراجع دون الإشارة إليها, وترجمة أعمال مكتوبة بلغة أجنبية دون الإشارة إلى العمل الاصيل.

7. لا يوجد تأثير بدرجة كبيرة لنواحي القصور في الجانب النظري وتوثيق المراجع في البحوث الإدارية والمالية المقدمة للتقييم في أن تكون نتيجة تقييمها الرفض..

8. بينت الدراسة أن أوجه القصور في الآتي : الجانب النظري, ومنهجية الدراسة, نتائج الدراسة وتوصياتها, والسرقة والانتحال, لها تأثير كبير في رفض الورقة المقدمة للتقييم

9. أن أكثر أوجه القصور تأثيراً في رفض الورقة هي كالتالي مرتبةً من الأكثر تأثيراً إلى الأقل تأثيراً :

- حالات السرقة والانتحال العلمي.

- ضعف منهجية الدراسة.

- القصور في الجانب النظري للدراسة.

- القصور في صياغة النتائج والتوصيات.

- القصور في توثيق المراجع.

- القصور في الكتابة والتنسيق.

2.9 توصيات الدراسة :

بناء على الدراسة الميدانية, والنتائج التي تم التوصل إليها, فإن الدراسة توصي بالتالي :

1. اجراء ندوات وورش عمل حول الأخطاء ونواحي القصور الشائعة في الأوراق البحثية, حتى يتمكن الباحثين من تجنبها.

2. زيادة الاهتمام بمادة طرق البحث على مستوي البكالوريوس والدراسات العليا, وذلك من خلال زيادة عدد الساعات المقررة لهذه المادة وزيادة عدد الموضوعات التي تغطيها بما يكفل التأهيل الجيد للطالب ليكون باحثاً في المستقبل.

3. إجراء دورات للتدريب على منهجية للبحث العلمي بكافة جوانبها (المعاينة - أدوات جمع البيانات - طرق تحليل البيانات - وغيرها) .

4. إدراج موضوع أخلاقيات الباحث العلمي ضمن مقررات مادة طرق البحث لترسيخ الأمانة العلمية لدى الباحثين, كذلك ضرورة قيام المشرفين على الرسائل العلمية بضرورة ترسيخ والتأكيد على الأمانة العلمية لطلبتهم.

المراجع

- الطائي, محمد (2012) نحو استراتيجية فاعلية لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي . المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي . (10) . ص ص 125 – 155.
- الجازوي, صالح أبوبكر و النعّاس, إبراهيم أحمد و البرعصي, عبدالسلام حسين (2019)، "معوقات البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية"، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد جامعة بنغازي بعنوان البحث العلمي في العلوم الاقتصادية – الواقع والطموح المنعقد في مدينة بنغازي في الفترة 17-18/ نوفمبر/2019.
- البدري, فوزي وعبدالرازق, أحمد (2019)، "أهداف البحث العلمي, ومعوقاته, وسبل تطويره لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي"، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد جامعة بنغازي بعنوان البحث العلمي في العلوم الاقتصادية – الواقع والطموح المنعقد في مدينة بنغازي في الفترة 17-18/ نوفمبر/2019.
- الصفرائي, محمد و الكردي, إبراهيم و الشنتوي, حسني (2019) "صعوبات البحث العلمي في العلوم الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية"، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد جامعة بنغازي بعنوان البحث العلمي في العلوم الاقتصادية – الواقع والطموح المنعقد في مدينة بنغازي في الفترة 17-18/ نوفمبر/2019.
- الشويرف, عادل والمقلة, محمود وحيدر, عادل (2019) معوقات البحث العلمي في المجال المحاسبي في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد جامعة بنغازي بعنوان البحث العلمي في العلوم الاقتصادية – الواقع والطموح المنعقد في مدينة بنغازي في الفترة 17-18/ نوفمبر/2019.
- ذبيجي, لحسن و شوبار, لياس (2017) الأخطاء الشائعة في البحوث العلمية, مجلة جيل للعلوم الانسانية والاجتماعية, (28) . ص ص 11 – 23.
- عبدالفتاح, فيصل أحمد (2011) تقييم جودة الدراسات السابقة في الرسائل العلمية, عمل مقدمة في الملتقى العلمي الأول لكلية الدراسات العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية "تجويد الرسائل والاطروحات العلمية وتفعيل دورها في التنمية الشاملة والمستدامة"، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية. 10.12 أكتوبر 2011.

Venkatesan, S (2014) Common Errors in Scientific Paper Submissions : A Reviewer's Report, J Soc Sci, 41(2) . 279-293.

Frentiu, Milton & Pop, Horia (2010) common mistakes in Writing a scientific paper . Iformatica , LV (4).

Ilker E , Pinar G. , Sengul C. , Guven O. , Hakan D. (2015) Examining of Published Articles with Respect to Statistical Errors in Medical Sciences . International Journal of Hematology and Oncology . 25(2) . 130-138.

Glenn T. C, Roseann M . (2011) Fifteen common mistakes encountered in clinical research, Journal of Prosthodontic Research. 55(1). 1-6.

Wyness, T., McGhee, C. N., & Patel, D. V. (2009). Manuscript rejection in ophthalmology and visual science journals: identifying and avoiding the common pitfalls. Clinical & Experimental Ophthalmology . 37(9) . 864–867.

Kapp, C. & Albertyn. R., (2008) Accepted or rejected: editors' perspectives on common errors of authors . Acta Academica. 40(4). 270-288.